

Distr.: General
12 May 2008
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٨

نيويورك، ٣٠ حزيران/يونيه - ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٨

البند ٧ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

التنسيق والبرنامج ومسائل أخرى:

تقريراً هيئتي التنسيق

تقرير الاستعراض العام السنوي لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق للفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧

موجز

يقدم هذا التقرير عرضاً عاماً للتطورات الرئيسية في مجال التعاون بين الوكالات في إطار مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، خلال الفترة التي تغطي دورته لخريف عام ٢٠٠٧ وربيع عام ٢٠٠٨.

وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، اختتم مجلس الرؤساء التنفيذيين استعراض هيكله وأساليب عمله. وكانت إحدى النتائج الهامة التي تمخض عنها الاستعراض تتمثل في إدماج مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في إطار مجلس الرؤساء التنفيذيين كركن ثالث من أركان المجلس، إلى جانب هيئتيه الفرعيتين الدائمتين - اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى واللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى. وكانت دورة مجلس الرؤساء التنفيذيين لربيع ٢٠٠٨ أول دورة تعقدها بهيكلها الجديد. وإجمالاً، من المنتظر أن تؤدي التحديثات المستحدثة نتيجة للاستعراض إلى تعزيز دور المجلس وزيادة كفاءة أدائه.

* E/2008/100

300508 300508 08-33558 (A)



وقد احتل تغير المناخ موقعا بارزا في جدول أعمال برنامج مجلس الرؤساء التنفيذيين خلال هذه الفترة. وتعهد المجلس بإعداد مساهمة منظومة الأمم المتحدة في مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ في بالي، إندونيسيا، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وشرع بعد ذلك في تحديد مجالات التركيز الرئيسية وطرائق تنسيق العمل استجابة لمقتضيات العملية التفاوضية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، وعملا بالولايات والمهام الأعم الموكلة إلى المنظومة. واتفق المجلس أيضا على استراتيجية لمنظومة الأمم المتحدة لمساعدة البلدان النامية على مواجهة أزمة الغذاء العالمية المستجدة، وواصل نظره في الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة لدعم تنمية أفريقيا. وكان المنشوران: مجموعة أدوات تعميم مراعاة هديفي العمالة والعمل الكريم وبناء القدرات التجارية: دليل الموارد المشتركة بين الوكالات من أهم النواتج التي تم إعدادها تحت إشراف اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى. وكان من بين البنود المتكررة في جدول أعمال المجلس خلال الفترة المشمولة بالتقرير نظره في خطة عمل الأمم المتحدة لمواصلة تنفيذ برنامج عمل الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا؛ ومبادرة المعونة مقابل التجارة؛ وشبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة؛ وهيئة الأمم المتحدة المعنية بالمياه؛ وشبكة الأمم المتحدة للمحيطات والمناطق الساحلية؛ والأشخاص ذوي الإعاقة. وتضمن جدول أعمال المجلس بندين إضافيين يتعلقان ببناء السلام والحد من مخاطر الكوارث.

وتركز استعراض مجلس الرؤساء التنفيذيين للمسائل الإدارية خلال الفترة المعنية على تعزيز الاتساق في طرائق عمل المؤسسات الأعضاء. وجرى التوسع في تفصيل خطة عمل لمواءمة ممارسات تسيير الأعمال في منظومة الأمم المتحدة. كما استعرض المجلس ازدياد المخاطر التي تواجه أمن وسلامة موظفي الأمم المتحدة في أنحاء العالم. وضمن جهود المجلس المتواصلة لتعزيز المساءلة والشفافية في منظومة الأمم المتحدة، تناول كذلك مسألة تقاسم المعلومات الواردة في تقارير المراجعة الداخلية للحسابات. كما كرس المجلس جهدا كبيرا لتعزيز علاقته مع سائر الآليات المشتركة بين الوكالات في منظومة الأمم المتحدة وتحسين تعاونه معها، مثل لجنة الخدمة المدنية الدولية، وممثلي دوائر المراجعة الداخلية للحسابات في منظومة الأمم المتحدة، ووحدة التفتيش المشتركة. والإنجازات الإدارية الهامة الأخرى في الفترة قيد الاستعراض تشمل: (أ) شبكة المشتريات في إطار اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى؛ (ب) إنشاء شبكة قانونية؛ (ج) تقديم الدعم للمشاريع الرائدة في إطار "توحيد الأداء".

وبالنسبة للمسائل التنفيذية، أحاط مجلس الرؤساء التنفيذيين علما بالنتائج الأولية والتحديات المتبقية فيما يتعلق بالمشاريع الرائدة في إطار "توحيد الأداء". وكان واحد من أهم الدروس المستفادة يتمثل في أن اضطلاع الحكومة بدور قيادي ومشاركتها في الأنشطة

أمر أساسي لضمان تماشي أنشطة منظومة الأمم المتحدة مع الأولويات الوطنية. ونشطت الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة في استكشاف الطرق التي يمكن بها للمنظومة أن تستجيب لهذه الأولويات من خلال التحليل المشترك، والتفكير المشترك، ووضع الأولويات/التخطيط المشترك.

كما تناول مجلس الرؤساء التنفيذيين العديد من القضايا المشتركة بين القطاعات خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨. وأصدر المجلس بياناً أعلن فيه الرؤساء التنفيذيون التزام مؤسساتهم بالسعي لكفالة الحياد المناخي في عمليات المرافق والسفر في مقر الأمم المتحدة ومراكزها. كما أيد مجلس الرؤساء التنفيذيين اقتراحاً تقدم به فريق التقييم التابع للأمم المتحدة لوضع باراترات موضوعية وبدء عملية للتقييم المستقل للمشاريع الرائدة الثمانية في إطار "توحيد الأداء". وعلاوة على ذلك، شارك المجلس بنشاط في العملية التشاورية لإعداد الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية عام ٢٠٠٧.

المحتويات

الفقرات	الصفحة
أولا - مقدمة	٥ - ٦-١
ثانيا - القضايا البرنامجية	٦ ٣٥-٧
ألف - تغير المناخ	٧ ١٤-١٠
باء - أفريقيا	٩ ١٨-١٥
جيم - قضايا برنامجية أخرى	١٠ ٥١-١٩
دال - المسائل المستجدة على جدول أعمال المجلس	١٤ ٣٥-٣٢
ثالثا - القضايا الإدارية	١٥ ٤٩-٣٦
ألف - ممارسات تسيير الأعمال	١٥ ٤٩-٣٩
باء - أمن وسلامة الموظفين	١٧ ٤٦-٤٤
جيم - تقارير المراجعة الداخلية للحسابات	١٨ ٤٧
دال - تعزيز التعاون مع الهيئات المشتركة بين الوكالات	١٩ ٤٩-٤٨
رابعا - المسائل التنفيذية	١٩ ٥٤-٥٠
خامسا - حملة للدعوة لحقوق الإنسان تستمر طوال العام على نطاق منظومة الأمم المتحدة	٢١ ٥٥
سادسا - القضايا المشتركة بين القطاعات	٢١ ٤٦-٥٦
ألف - جعل الأمم المتحدة محايدة مناخيا	٢١ ٥٨-٥٦
باء - التقييم	٢٢ ٦٠-٥٩
جيم - الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات للسياسة	٢٢ ٦٣-٦١
دال - أساليب عمل مجلس الرؤساء التنفيذيين	٢٣ ٦٤
سابعا - الاستنتاجات	٢٤ ٦٧-٦٥

أولا - مقدمة

١ - شهدت الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ التي يغطيها التقرير العديد من المناسبات الهامة التي ساهمت في الجهود المتواصلة التي يبذلها مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق لتعزيز التنسيق والتعاون فيما بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في طائفة واسعة من المسائل البرنامجية والإدارية والتنفيذية. وأدى تزايد نداءات المجتمع الدولي من أجل زيادة فعالية واتساق الأمم المتحدة وتحسين أداءها إلى ازدياد بروز مكانة مجلس الرؤساء التنفيذيين وسط مناقشات الهيئات الحكومية الدولية. كما شهدت الفترة المشمولة بالتقرير اكتمال استعراض المجلس لعمله هو نفسه، بغية تعزيز دوره وأدائه، وهي العملية التي بدأت بناء على طلب الأمين العام عام ٢٠٠٦.

٢ - ومن بين النتائج الهامة التي تمخض عنها استعراض مجلس الرؤساء التنفيذيين إدماج مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في هيكل المجلس. وأصبحت المجموعة الإنمائية بالتالي ركنا ثالثا من أركان هيكل المجلس، إلى جانب هيتيه الفرعيتين الدائمتين - اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى واللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى. وعقد المجلس دورته الأولى في إطار هذا الهيكل الجديد يومي ٢٨ و ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ في برن، سويسرا. ويكفل إدماج المجموعة الإنمائية في المجلس توافق عمليات المستوى القطري مع التوجيهات والأولويات الاستراتيجية المنشودة على مستوى البرامج، كما يوفر في الوقت ذاته آليات لتعزيز التنسيق على المستوى القطري وإدماج التغذية المرتدة من التعاون على الصعيد القطري في العمليات البرنامجية والإدارية على مستوى المقر.

٣ - كما عزز استعراض مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة قدرات اتخاذ القرار الموكلة إلى أركان المجلس الثلاثة، وهو ما سييسر عملية صنع القرار للرؤساء التنفيذيين في الدورات الرسمية للمجلس ويعجل بها. ومع توفر نتائج الاستعراض الآن، أصبح المجلس في وضع أفضل يمكنه من المساهمة بصورة قوية في الوقت المناسب للتصدي للقضايا العالمية التي تواجه المجتمع الدولي - من الأمن الغذائي إلى تأثير تغير المناخ - والتي تتطلب استجابة قوية ومتسقة من جانب مؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، برز دور المجلس في مداولات الهيئات الحكومية الدولية بدرجة أكبر مما كان عليه الحال من قبل. فقد تعاون المجلس، على سبيل المثال، في إعداد مساهمة منظومة الأمم المتحدة الموحدة في مؤتمر تغير المناخ المعقود في بالي، إندونيسيا، في الفترة ٣ إلى ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. كما شكّل عمل المجلس أساسا للتقرير

الاستعراضى العام الذي أسهم به الأمين العام في المناقشة المواضيعية عن تغير المناخ في الجمعية العامة في شباط/فبراير ٢٠٠٨.

٥ - وعلاوة على ذلك، فإن قرار الجمعية العامة ٦٢/٢٠٨ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية، يوفر إطارا شاملا للدول الأعضاء لتقديم التوجيه المتعلق بالسياسات لأنشطة التعاون الإنمائي التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة. كما أكد القرار بشدة على دور المجلس في كفاءة الاتساق والفعالية والكفاءة على نطاق المنظومة. غير أن الاتساق، كما تأكد مرارا في المشاورات غير الرسمية التي جرت في دورتي الجمعية الحادية والستين والثانية والستين، لا يعدو أن يكون مجرد وسيلة للوصول إلى غاية هي كفاءة الكفاءة والفعالية في توصيل المساعدة إلى من هم في أمسّ الاحتياج إليها. وانطلاقا من الإيمان بأن زيادة اتساق طرائق عمل المؤسسات الأعضاء في منظومة الأمم المتحدة يمكن أن يسهم إسهاما كبيرا في تحقيق هذه النتائج، واصل المجلس لذلك وضع مقترحات مفصلة لمواءمة ممارسات تسيير الأعمال في منظومة الأمم المتحدة.

٦ - وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، رحب مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة أيضا بتعيين توماس ستلزر، الأمين العام المساعد لتنسيق السياسات والشؤون المشتركة بين الوكالات، أمينا للمجلس.

ثانيا - القضايا البرنامجية

٧ - نظر مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة فيها خلال الفترة التي يغطيها التقرير في عدد من القضايا البرنامجية الموضوعية، برزت من بينها في جدول أعمال المجلس القضايا المتعلقة بتغير المناخ وبالدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة لتنمية أفريقيا. وطبيعة هذه القضايا واتساع نطاقها يقتضي تناولها من خلال جهد منسق ومتواصل، وهو الجهد الذي يتمتع المجلس بقدرة متميزة على بذله. كما بدأ المجلس في النظر بصورة أولية في التحديات المتعددة الجوانب التي يمثلها ارتفاع الأسعار الدولية للسلع الغذائية الأساسية الذي يهدد ما تحقق من تقدم في تنفيذ هدف القضاء على الفقر المدقع والجوع من الأهداف الإنمائية للألفية. واتفق المجلس على نهج موحد لمنظومة الأمم المتحدة لمساعدة البلدان النامية في مواجهة أزمة الغذاء العالمية المستجدة.

٨ - ومن خلال لجنته البرنامجية الرفيعة المستوى، واصل المجلس النظر في العديد من القضايا البرنامجية التي تتسم بالأهمية على نطاق المنظومة. ولاحظ المجلس أن هناك اثنين من

النواتج الأخيرة - مجموعة أدوات تعميم مراعاة هدي في العمالة والعمل الكريم وبناء القدرات التجارية: دليل الموارد المشتركة بين الوكالات، اللتين تم إعدادهما تحت إشرافه - كانا منشورين عمليين يمكن أيضا أن يكونا قدوة لجهود منظومة الأمم المتحدة في غير ذلك من المجالات. وكان من بين البنود المتكررة في جدول أعمال اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى خلال الفترة المشمولة بالتقرير نظرها في خطة عمل الأمم المتحدة لمواصلة تنفيذ برنامج عمل الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً؛ ومبادرة المعونة مقابل التجارة؛ ومنجزات شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة؛ وهيئة الأمم المتحدة المعنية بالمياه؛ وشبكة الأمم المتحدة للمحيطات والمناطق الساحلية؛ والأشخاص ذوي الإعاقة. وتضمن جدول أعمال المجلس بندين إضافيين يتعلقان ببناء السلام والحد من خطر الكوارث.

٩ - ومواصلة لممارساته السابقة، تناول مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة أيضا عدة قضايا تترتب عليها آثار برنامجية وإدارية على حد سواء، وذلك من خلال الجهود المشتركة للجنة البرنامجية الرفيعة المستوى واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى. ويغطي الفرع الأخير من هذا التقرير الشامل نظر المجلس في هذه القضايا المشتركة بين القطاعات.

ألف - تغير المناخ

١٠ - بناء على طلب الأمين العام، تعهد مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة بإعداد مساهمة منظومة الأمم المتحدة في اجتماع مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ في بالي، إندونيسيا، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وبينت الورقة الناتجة عن ذلك، والمعنونة "جهود منظومة الأمم المتحدة المنسقة إزاء تغير المناخ"، المجالات الرئيسية التي يمكن لمنظومة الأمم المتحدة أن تعمل فيها معا استجابة لنتائج المناقشات الحكومية الدولية، وقد قدمها الأمين العام للأطراف في الاتفاقية^(١) عند اجتماعهم في بالي.

١١ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، وعملا بما طلبته الجمعية العامة في قرارها ٦٢/٨، قدم الأمين العام تقريرا بعنوان "استعراض عام لأنشطة الأمم المتحدة المتصلة بتغير المناخ" (A/62/644). وترد الورقة التي قدمها مجلس الرؤساء التنفيذيين في بالي في مرفق لذلك التقرير. وتم توزيع قائمة بأنشطة منظومة الأمم المتحدة المتعلقة بتغير المناخ، أعدت تحت إشراف المجلس، كملحق لتقرير الأمين العام في المناقشة المواضيعية بشأن تغير المناخ التي أجرتها الجمعية العامة في الفترة ١١ إلى ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٨. وبعد ذلك، أخذت الآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء أثناء المناقشة في الحسبان عند نظر اللجنة البرنامجية الرفيعة

(١) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٧٧١، الرقم ٣٠٨٢٢.

المستوى في المسألة، إلى جانب القرارات التي تم التوصل إليها في بالي وتوصيات أمانة المؤتمر بشأن السبل التي يمكن أن تسهم بها المنظومة في تنفيذ خطة عمل بالي.

١٢ - وحددت اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى خمسة مجالات لتركيز أنشطة منظومة الأمم المتحدة استجابة للعملية التفاوضية للاتفاقية، وسعياً وراء تنفيذ الولايات الأشمل وتحقيق القدرات الأعم لمنظومة الأمم المتحدة. وكانت هذه الولايات، التي أقرها المجلس بعد ذلك في دورته لربيع ٢٠٠٨، تتمثل فيما يلي: (أ) التكيف؛ (ب) نقل التكنولوجيا؛ (ج) بناء القدرات؛ (د) الحد من الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها؛ (هـ) تخفيف الأثر/التمويل. وقد اختيرت تلك المجالات للاستجابة لاحتياجات العملية التفاوضية، التي أعرب عنها آخر مرة في محادثات تغير المناخ المعقودة في بانكوك في الفترة من ٣١ آذار/مارس إلى ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٨. ولدعم الجهود المبذولة على الصعيد القطري في مجالات التركيز وغير ذلك من قطاعات نشاط الأمم المتحدة، أشركت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية أيضاً، بوصفها ركناً من أركان مجلس الرؤساء التنفيذيين يعمل جنباً إلى جنب مع اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى. وعلاوة على ذلك، تقرر تطوير القائمة المذكورة أعلاه بأنشطة منظومة الأمم المتحدة لتصبح أداة حية تعتمد على شبكة الإنترنت وتتوفر للدول الأعضاء أيضاً، وذلك لدعم تبادل المعلومات، والشفافية، والمشاركة، وتتبع النتائج.

١٣ - ويتواصل العمل داخل إطار مجلس الرؤساء التنفيذيين لوضع تفصيل نهج للتنسيق كمساهمة في مؤتمر تغير المناخ/مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ الذي سيعقد في بوزنان، بولندا، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. ويرى المجلس أن من الضروري الاستجابة لتطور المناقشات الحكومية الدولية، مع الحرص في الوقت ذاته على طرح نهج استباقية في المجالات الرئيسية المستجدة. وستواصل منظومة الأمم المتحدة استغلال نقاط قوتها تمثيلاً مع الولايات المسندة إليها من الدول الأعضاء للاستجابة للتحديات المتعددة الجوانب لتغير المناخ ضمن السياق الأشمل للتنمية المستدامة.

١٤ - واتفق المجلس على أن تظل آلية التنسيق خفيفة ومرنة كي تستطيع المضي قدماً بعملها فيما يتعلق بتغير المناخ. وسيتم اتخاذ القرارات المتعلقة بمجالات التركيز الرئيسية الخمسة المذكورة آنفاً بناء على الالتزامات التي أعلنتها المؤسسات الأعضاء. وسيتم كذلك تعزيز التنسيق في المجالات الرئيسية من خلال الآليات الموجودة، مثل شبكة الأمم المتحدة للطاقة، وهيئة الأمم المتحدة المعنية بالمياه، وشبكة الأمم المتحدة للمحيطات والمناطق الساحلية، كما ستبذل بصفة خاصة جهود للاستجابة للتحديات الطارئة. وستستخدم

الآليات الحالية لدعم العمل على الصعيدين القطري والإقليمي من أجل تزويد البلدان بما تحتاجه من خدمات وقدرات.

باء - أفريقيا

١٥ - واصل مجلس الرؤساء التنفيذيين نظره في تنمية أفريقيا وفي الاستجابة المتعددة التخصصات اللازمة من جانب منظومة الأمم المتحدة في ضوء الطبيعة المترابطة لعملية التنمية في أفريقيا. وتركزت مداولات المجلس على ضرورة الوضوح في مختلف المبادرات المتعلقة بأفريقيا في منظومة الأمم المتحدة. كما رأى المجلس أنه لا بد من شرح النهج الذي تتبناه المنظومة بوضوح للدول الأعضاء، وللحكومات الأفريقية بصفة خاصة.

١٦ - وكانت التحديات المستجدة التي تركت تأثيرها على جهود منظومة الأمم المتحدة لدعم تنمية أفريقيا تشمل: (أ) الزيادة الكبيرة في أسعار الغذاء التي أكدت ضرورة زيادة الإنتاجية الزراعية وإيجاد موارد إضافية لمكافحة سوء التغذية والجوع؛ (ب) تباطؤ الاقتصاد العالمي الذي قد يشكل قيوداً على جهود المانحين لحشد التمويل للتنمية؛ (ج) الحاجة لإحراز تقدم أسرع في حولة الدوحة الإنمائية لمفاوضات التجارة لتحسين فرص وصول البلدان النامية إلى الأسواق. غير أن منظومة الأمم المتحدة يمكنها، من خلال زيادة المساعدات وتعزيز الدور القيادي للأفارقة، أن تساعد الحكومات الأفريقية في كفالة ترجمة الأهداف الإنمائية للألفية من آمال إلى واقع ملموس في أفريقيا.

١٧ - وفي ذلك الصدد، رحب أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين بالمبادرة التي قام بها الأمين العام بتشكيل الفريق التوجيهي والفريق العامل للهدف الإنمائي للألفية المتعلقة بأفريقيا والتعهد بدعم الفريقين للعملية. وشدد الأمين العام على ألا يكون عمل الفريقين تكراراً لعمل آليات التنسيق القائمة مثل مجلس الرؤساء التنفيذيين ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، بل أن يركزا على سد الفجوات في التعاون التنفيذي اليومي بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية.

١٨ - وقد تم تشكيل الفريق التوجيهي والفريق العامل للهدف الإنمائي للألفية المتعلقة بأفريقيا لحفز تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف المتفق عليها دولياً في أفريقيا. ويضم الفريقان المستويات القيادية العليا في المؤسسات المالية الدولية، ومنظومة الأمم المتحدة، والمنظمات المتعددة الأطراف والإقليمية. وتم إنشاء سبعة أفرقة مواضيعية للمضي قدماً بالعمل، تُعنى بالمواضيع التالية: (أ) الزراعة والأمن الغذائي؛ (ب) التعليم؛ (ج) الصحة؛ (د) البنية الأساسية وتيسير التجارة؛ (هـ) النظم الإحصائية الوطنية؛ (و) القدرة على التنبؤ بالمعونات؛ (ز) تحسين التعاون على الصعيد القطري. ويضطلع أعضاء مجلس الرؤساء

التنفيذيين بدور بالغ الأهمية في هذه المبادرة وفي عمل الأفرقة المواضيعية المتصل بعملهم، بما في ذلك قيادة الأفرقة المواضيعية.

جيم - قضايا برنامجية أخرى

١ - مجموعة الأدوات المتعلقة بالعمالة

١٩ - استعرض مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة التقدم المحرز في تنفيذ مجموعة أدوات تعميم مراعاة هدي في العمالة والعمل الكريم، التي أعدت بقيادة منظمة العمل الدولية وبالتعاون الوثيق مع جميع أعضاء المجلس، والتي أقرها المجلس في دورته لربيع ٢٠٠٧. وانخرطت المؤسسات الأعضاء في المجلس في إجراء تقييمات ذاتية للنتائج المتعلقة بالعمالة والعمل الكريم لسياساتها وبرامجها وأنشطتها. وتم كذلك إطلاق موقع لبرنامج تفاعلي على شبكة الإنترنت لتقاسم المعارف لتجميع الأدوات والمعارف وأفضل الممارسات ذات الصلة في المنظومة بأكملها. وعلاوة على ذلك، أثار إنتاج قرص مضغوط CD-Rom وقرص فيديو للشرح والتوضيح، إلى جانب عروض لمجموعة الأدوات في مختلف المناسبات والاجتماعات الدولية، اهتماما واسع النطاق، بما في ذلك بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية والهيئات البرلمانية والسلطات المحلية.

٢٠ - كما جرى في الوقت ذاته تكييف مجموعة الأدوات كي تطبقها الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة على الصعيد الميداني، وتم اختبارها في ثلاثة من بلدان الأمم المتحدة الرائدة (تترانيا، فييت نام، موزامبيق)^(٢)، فضلا عن مصر. وفي ضوء أهمية الملكية الوطنية لقاعدة بيانات مجموعة الأدوات المتعلقة بالعمالة، تُرجمت إلى الإسبانية والصينية والعربية والفرنسية.

٢ - خطة عمل منظومة الأمم المتحدة لمواصلة تنفيذ برنامج عمل الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا

٢١ - تابع مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة القرار الذي اتخذته في دورته لخريف ٢٠٠٦، والذي يقضي بأن تعود مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لمضاعفة جهودها للتعجيل بتنفيذ برنامج عمل بروكسل في مجالات اختصاص كل منها. وعند عودته للنظر في هذه المسألة، قرر المجلس ما يلي: (أ) تأييد خطة عمل الأمم المتحدة لمواصلة تنفيذ برنامج

(٢) البلدان الثمانية المشتركة في المشروع الرائد "توحيد الأداء" هي: ألبانيا، أوروغواي، باكستان، جمهورية تترانيا المتحدة، الرأس الأخضر، رواندا، فييت نام، موزامبيق.

عمل الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً؛ (ب) التوصية بمواصلة تنفيذ خطة عمل منظومة الأمم المتحدة لمواصلة تنفيذ برنامج عمل الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً في حدود الولايات والبرامج والموارد الموجودة؛ (ج) الطلب إلى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تدرج في تقاريرها السنوية معلومات عن تنفيذ خطة عمل منظومة الأمم المتحدة لمواصلة تنفيذ برنامج عمل الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً.

٣ - مبادرة المعونة مقابل التجارة

٢٢ - نظر مجلس الرؤساء التنفيذيين في المساهمة التي يمكن أن يقدمها في جدول أعمال مبادرة المعونة مقابل التجارة. ورأى المجلس أن منظومة الأمم المتحدة يمكن أن تسهم في المساعدة في تيسير تبسيط إدماج مفهوم المعونة مقابل التجارة في استراتيجيات التنمية الوطنية، وذلك في ضوء أنشطة منظومة الأمم المتحدة في مجال التجارة ووجودها على أرض الواقع. واقترح الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة (الأونكتاد)، في دورة المجلس في نيسان/أبريل ٢٠٠٧، إنشاء مجموعة تابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين تُعنى بالتجارة والقدرة الإنتاجية. وبعد ذلك، شرع الأونكتاد، بالتعاون مع المؤسسات الأعضاء المهتمة في المجلس، في صياغة فكرة تشكيل مجموعة للتجارة والقدرة الإنتاجية كأداة مشتركة بين الوكالات لتوصيل القدرات الإنتاجية في إطار المبادرة القطرية الرائدة "أمم متحدة واحدة" وغيرها من البرامج والخطط القطرية الأخرى.

٤ - بناء السلام

٢٣ - تم إبلاغ المجلس بالآثار المترتبة على الاستراتيجيات المتكاملة لبناء السلام بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة، بغرض الشروع في النظر في كيفية تطوير طرائق أفضل لمشاركة منظومة الأمم المتحدة في عمل لجنة بناء السلام. وتهدف لجنة بناء السلام في المقام الأول إلى تجميع كل الأطراف ذات الصلة لحشد الموارد، وإسداء المشورة، واقتراح استراتيجيات متكاملة لصنع السلام وتحقيق الانتعاش في أعقاب النزاعات. كما أن اللجنة مكلفة بتقديم التوصيات وتوفير المعلومات لتحسين التنسيق بين الأطراف داخل الأمم المتحدة وخارجها. كما أن لجنة السياسات التابعة للأمين العام طلبت إلى مكتب دعم بناء السلام الشروع في إجراء مناقشة فيما بين الشركاء في الأمم المتحدة لتحديد عملية لتطبيق استراتيجيات بناء السلام المتكاملة في البلدان المعروضة على اللجنة، واستكشاف إمكانيات استخدامها بصورة أعم كأداة للبلدان غير المدرجة في جدول أعمال اللجنة.

٢٤ - وركز المجلس على أفضل طريقة يمكن بها لمنظومة الأمم المتحدة أن تساند المهام الجديدة، بالاستفادة من الدروس المكتسبة من بروندي وسيراليون. وأعرب ممثلو المؤسسات الأعضاء عن دعمهم للجهود الجارية، وأكدوا مجددا التزامهم بعنصر إشراك جميع الأطراف الذي استحدث من خلال عملية بناء السلام.

٥ - الحد من الكوارث

٢٥ - نظر المجلس في مسألة إدماج الحد من مخاطر الكوارث في صلب الاستراتيجيات والممارسات الإنمائية للأمم المتحدة، وذلك في أعقاب طلب الأمين العام للمجلس أن يضطلع بتنفيذ إطار عمل هيوغو ٢٠٠٥-٢٠١٥: بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث. وجرى التشديد على أهمية تبني منظومة الأمم المتحدة لنهج منسق في مساعدة البلدان على الحد من مخاطر الكوارث، وفي إدماج اعتبارات الحد من مخاطر الكوارث في استراتيجيات التنمية المستدامة.

٢٦ - ولاحظ المجلس أن إطار عمل هيوغو، الذي اعتمده المؤتمر العالمي للحد من مخاطر الكوارث في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، يتضمن الأهداف الاستراتيجية الثلاثة التالية: (أ) إدماج الحد من مخاطر الكوارث في سياسات وخطط التنمية المستدامة؛ (ب) تعزيز المؤسسات والآليات والقدرات لبناء المرونة في التصدي للكوارث؛ (ج) إدماج الحد من مخاطر الكوارث بصورة منتظمة في برامج التأهب لمواجهة الطوارئ والاستجابة والانتعاش. وأحاط المجلس علما بأن الجمعية العامة قد كلفت أمانة الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث بالعمل كمرکز تنسيق لمنظومة الأمم المتحدة لتنسيق الحد من الكوارث ولكفالة التآزر فيما بين أنشطة الحد من الكوارث التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الإقليمية وبين الأنشطة المضطلع بها في الميدانين الاجتماعي - الاقتصادي والإنساني، وتقديم الدعم بهذا الشكل لتنفيذ إطار عمل هيوغو.

٢٧ - ووافق المجلس على أن يطلب إلى الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث تيسير وضع سياسة لإدماج الحد من مخاطر الكوارث في صلب أنشطة منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الحرص على كفالة الاتساق بين البرامج، وتقديم تقرير له عن التقدم المحرز في هذا الشأن. كما أكد المجلس على أهمية الاستفادة من الجهود التي تبذلها بالفعل الاستراتيجية الدولية في ميدان الحد من مخاطر الكوارث في وضع استراتيجية للأمم المتحدة بشأن تغيير المناخ، وتجنب إنشاء آليات جديدة تتداخل من إطار عمل هيوغو للتعاون الدولي في الحد من مخاطر الكوارث.

٦ - حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

٢٨ - استعرض مجلس الرؤساء التنفيذيين التطورات الأخيرة المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في ضوء إقرار الجمعية العامة، في قرارها ١٠٦/٦١ المؤرخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري. ونظرا لاتساع نطاق الاتفاقية، بما في ذلك تدابير حماية وتعزيز حقوق الإنسان من خلال التنمية الاجتماعية، فإن واحدا من أكثر جوانبها صعوبة في التنفيذ كان يتمثل في التنسيق بين الأطراف والسياسات والبرامج. ولضمان عدم نشوء ثغرات في تنفيذ الاتفاقية، كان من الأهمية كفالة توفر الدعم من مجمل منظومة الأمم المتحدة. ولمواجهة ذلك الخطر، كلف المجلس فريق الدعم المشترك بين الوكالات والمحدد المدة بإعداد استراتيجية لدعم تنفيذ الاتفاقية على نطاق المنظومة.

٧ - شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة وهيئة الأمم المتحدة المعنية بالمياه وشبكة الأمم المتحدة للمحيطات والمناطق الساحلية

٢٩ - استعرض مجلس الرؤساء التنفيذيين التقدم المحرز في عمل شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة وهيئة الأمم المتحدة المعنية بالمياه وشبكة الأمم المتحدة للمحيطات والمناطق الساحلية. وقد أنشأت شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة شبكة من الممارسين في كافة أنحاء المنظومة، وأصدرت خمسة منشورات، وأصبحت مهياًة للاضطلاع بدور رئيسي في إدارة قضايا منظومة الأمم المتحدة. وأسهمت جهود شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة في الإقرار بأن الطاقة عنصر أساسي في أي مناقشة للتكامل الاقتصادي والتنمية المستدامة وتغير المناخ. كما أن تأثير جهود التنسيق التي اضطلعت بها هيئة الأمم المتحدة المعنية بالمياه على الصعيد القطري، بدورها، ترك آثارا جانبية ايجابية على التنسيق بين الوكالات الحكومية المحلية، وكذلك على التنسيق فيما بين المانحين فيما يتعلق بالتمويل والاستثمارات داخل البلد. وكان من بين أهم إنجازات شبكة الأمم المتحدة للمحيطات والمناطق الساحلية وضع أطلس الأمم المتحدة للمحيطات، وهو نظام من خلال شبكة الإنترنت للمعلومات بشأن المحيطات والتنمية البحرية والمسائل الإدارية المتعلقة بذلك.

٣٠ - كما أيد المجلس تسمية كنده يوكيلا، المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، لتولي رئاسة شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، وأولاف كيورفن، من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نائبا للرئيس.

٨ - بناء القدرات التجارية

٣١ - نظر مجلس الرؤساء التنفيذيين في مسألة بناء القدرات التجارية في سياق بناء القدرات التجارية: دليل الموارد المشتركة بين الوكالات، وهو منشور وضعته فرقة العمل التابعة للجنة البرنامج الرفيعة المستوى بشأن التنمية الاقتصادية بقيادة اليونيدو. ويتوفر الدليل على شبكة الإنترنت على العنوان: <http://www.unido.org/en/doc/86537>. ويهدف الدليل إلى استخدامه من قبل المسؤولين الحكوميين في تحديد الخدمات ذات الصلة التي يمكن أن توفرها منظومة الأمم المتحدة، وكذلك من قبل المنسقين المقيمين للتشاور أثناء عملية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

دال - المسائل المستجدة على جدول أعمال المجلس

٣٢ - استعرض مجلس الرؤساء التنفيذيين التحدي الناشئ المتمثل في أسعار الغذاء العالمية، واتفق على استراتيجية مشتركة لدعم حكومات البلدان النامية في مواجهة الأزمة. ورأى المجلس أنه ينبغي التصدي للتحدي المتعدد الجوانب في الأجلين القصير والمتوسط، فضلا عن الأجل الطويل. ففي الأجلين القصير والمتوسط، ستتعاون الأمم المتحدة في الاستجابة اللازمة، وتنمية شبكات الأمان في حالات الطوارئ، وتوفير الحماية الاجتماعية لأكثر الفئات ضعفا، وفي البرامج السريعة لخلق فرص العمالة وتوليد الدخل. كما ستواصل منظومة الأمم المتحدة استغلال كامل طاقتها في الرصد والتقييم السريع والتحليل لاتجاهات أسعار الغذاء الآخذة في التغير بسرعة ولأثرها على حالة الضعف من أجل دعم استجابة الحكومات الوطنية المتضررة. وفي الأجل المتوسط إلى الطويل، ستحشد منظومة الأمم المتحدة قدراتها الفنية والتحليلية لسد الثغرات المتعلقة بالبحوث والمعرفة من أجل دعم الحكومات بأفضل المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الزراعية لدفع عجلة الإنتاج والإنتاجية.

٣٣ - وشدد المجلس كذلك على ضرورة الملحة للتصدي للمسائل الهيكلية والسياسية العامة التي أسهمت إسهاما كبيرا في الأزمة، وفي التحدي الذي يشكله تغير المناخ على النظم الإنتاجية.

٣٤ - وفي بيان صدر عقب اجتماع المجلس في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، أهاب المجلس بالمجتمع الدولي القيام بصورة عاجلة بتمويل الاحتياجات الطارئة البالغة ٧٥٥ مليون دولار لبرنامج الأغذية العالمي بالكامل، والوفاء بتعهداته تماما وتوفير أقصى قدر من المرونة لاستهداف أكثر الاحتياجات إلحاحا. كما دعا المجلس البلدان التي فرضت قيودا على تصدير الغذاء والتي قللت من الإمدادات وأسهمت في ارتفاع الأسعار إلى إعادة النظر في سياساتها على جناح

السرعة. كما حث المجلس على سرعة اختتام جولة الدوحة الإنمائية، مما يؤدي إلى خفض التدريجي للإعانات التجارية التشويهية التي أضرت بالقدرات الإنتاجية للبلدان النامية.

٣٥ - ولوضع خطة عمل ذات أولويات وتنسيق تنفيذها، قرر المجلس كذلك إنشاء فرقة عمل معنية بأزمة الغذاء العالمية بقيادة الأمين العام، تضم رؤساء وكالات منظومة الأمم المتحدة المتخصصة وصناديقها وبرامجها، ومؤسسات بريتون وودز، فضلا عن الجهات المعنية في الأمانة العامة للأمم المتحدة.

ثالثا - القضايا الإدارية

٣٦ - تركز نظر مجلس الرؤساء التنفيذيين في القضايا الإدارية خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ على تعزيز التماسك في طرائق عمل المؤسسات الأعضاء. واستلهما للمداوات الجارية بشأن الاتساق على نطاق المنظومة، التي أبرزت الدور المحوري الذي يمكن أن تلعبه ممارسات تسيير الأعمال في قدرة منظومة الأمم المتحدة على تحقيق نتائج أفضل، وُضعت تحت إشراف اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى خطة عمل لمواءمة ممارسات الأعمال في منظومة الأمم المتحدة.

٣٧ - كما استعرض المجلس ازدياد المخاطر المتعلقة بالسلامة والأمن التي يواجهها موظفو منظومة الأمم المتحدة، وتقاسم المعلومات الواردة في تقارير المراجعة الداخلية للحسابات، كجزء من جهودها المستمرة لتعزيز المساءلة والشفافية في منظومة الأمم المتحدة. وعمل المجلس كذلك على توثيق علاقته بالآليات الأخرى المشتركة بين وكالات منظومة الأمم المتحدة وتحسين تعاونه معها.

٣٨ - ومن خلال السلطة المفوضة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى وشبكتها، شملت الإنجازات الهامة الأخرى خلال الفترة التي يغطيها التقرير ما يلي: (أ) إدماج شبكة المشتريات في إطار اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى اعترافا بازدياد أهمية وتعقيد قضايا الإدارة والتنسيق المتصلة بالمشتريات، وبسلسلة الإمدادات بصورة أعم؛ (ب) إنشاء شبكة قانونية بهدف تحسين التماسك على نطاق المنظومة في توفير الخدمات القانونية؛ (ج) تقديم الدعم للمشاريع الرائدة لـ "توحيد الأداء" في مختلف القضايا المتصلة بالموارد البشرية.

ألف - ممارسات تسيير الأعمال

٣٩ - تمشيا مع تزايد الطلب من المجتمع الدولي على كفاءة واتساق عمليات منظومة الأمم المتحدة، جعل الأمين العام من السعي وراء إيجاد إجراءات تنظيمية وإدارية فعالة

وشفافة ومتسقة إحدى أولوياته منذ توليه منصبه. وجاء تأييد المجلس لمبادرة اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى بوضع خطة عمل لمواءمة ممارسات تسيير الأعمال في منظومة الأمم المتحدة خطوة ملموسة على الطريق نحو بلوغ هذه الغاية.

٤٠ - وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، بُذلت جهود لوضع مجموعة من المقترحات لمواءمة ممارسات تسيير الأعمال في منظومة الأمم المتحدة، مدفوعة بالإيمان القوي بأن زيادة اتساق طرائق عمل المؤسسات الأعضاء في منظومة الأمم المتحدة يمكن أن يسهم إسهاما له شأنه في قدرتها على إنجاز نتائج "برنامجية" أفضل. وكانت عملية وضع هذه المقترحات وتقييم الأولويات تسترشد بهدف تحقيق الكفاءة والترويج لمفهوم "توحيد الأداء" على الصعيد القطري. كما أن أحد المبادئ الموجهة لتلك الجهود كان يتمثل في إدراك أن أية عملية تهدف إلى تحقيق الاتساق في منظومة الأمم المتحدة لا بد وأن تضم كافة الأطراف، وأن تأخذ في الحسبان التوصيات السابقة التي أصدرتها هيئات الرقابة الداخلية والخارجية في المؤسسات الأعضاء والتي أيدتها بالفعل مجالس إدارتها.

٤١ - وتتعرض المقترحات لعدد من المجالات الرئيسية، التي تشمل جميع الوظائف الإدارية الرئيسية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وكان الهدف الرئيسي من المبادرات في مجال الموارد البشرية يتمثل في بناء نظام أكثر اتساقا للأمم المتحدة، ينبع من زيادة اتساق نظم تقييم الأداء، وترتيبات وإجراءات العمل. وسيكون ذلك النظام نظاما يتمتع فيه الموظفون بقدرة أكبر على التنقل، ويُثابون فيه على حسن أدائهم وليس مجرد أقدميتهم، وتتوفر لهم فيه الحوافز والتدريب من خلال الاستثمار من جديد في برامج التدريب والتطوير الوظيفي التي تتيح لهم الاحتفاظ بمهاراتهم المهنية الموجودة وتطويرها. وفي مجال الإدارة المالية، كان هناك إجماع على الإشادة بما هو مزعم من اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بحلول ٢٠١٠، باعتبار ذلك أساسا هاما لتبسيط ومواءمة ممارسات تسيير الأعمال. وبالإضافة إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، تشمل المبادرات المتصلة بذلك وضع سياسات مشتركة لاسترداد التكاليف في جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وإنجاز دراسة جدوى عن خدمات الخزانة المشتركة والانتهاة من التحليل المقارن للنظام المالي والقواعد المالية، وصولا إلى وضع خطة عمل لتحقيق الاتساق على نطاق المنظومة. ومعظم المشاريع في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تتعرض لضرورة بذل جهد مشترك ومتسق لتعزيز تقاسم المعارف. وتهدف المبادرات في ذلك المجال إلى زيادة الاتساق من خلال تحديد وتقاسم الممارسات الفضلى ضمن البرامج الرئيسية لتخطيط موارد المشاريع؛ ودراسة القيمة الممكنة لخدمات التكنولوجيا المشتركة، وبخاصة مراكز البيانات ونقلها؛ وكفالة تطوير ممارسات موحدة لتقاسم المعارف وبرنامجا موحدا للاتصالات من أجل تحسين واتساق صورة منظومة

الأمم المتحدة. وتهدف المبادرات في مجال المشتريات إلى وضع نهج متماسكة، وإلى تحسين نوعية إجراءات وعمليات المشتريات في المؤسسات الأعضاء في منظومة الأمم المتحدة. وستشمل تلك الجهود تدخلات للمشتريات المستدامة، ووضع مبادئ توجيهية وتطوير مواد تدريبية للممارسين والموردين، فضلا عن مبادرات لزيادة فرص وصول الموردين من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة الانتقال. وأخيرا، ستترك كل تلك الجهود مجتمعة أثرا إيجابيا على تعزيز الروح الاحترافية للقائمين على المشتريات في منظومة الأمم المتحدة. كما ستتطور خطة العمل بحيث تشمل المشاريع التي لم تُوضع بعد، مثل إنشاء قدرة مستقلة للتقييم على نطاق المنظومة، فضلا عن ما تقترحه الشبكة القانونية من مبادرات.

٤٢ - ويقتصر نطاق خطة العمل على الوظائف والعمليات التي يتولى الرؤساء التنفيذيون مسؤولياتها. ويتضمن العديد من المشاريع المقترحة جهودا مخططة لتعزيز تقاسم المعارف، داخليا عبر الحدود الوظيفية وخارجيا عبر المؤسسات على حد سواء. والأنشطة المقترحة تمثل معا مستوى جديدا من التزام مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بتوفير ومواءمة ممارسات تسيير الأعمال للاستجابة للطلب السياسي المتجدد على اتساق وفعالية منظومة الأمم المتحدة.

٤٣ - وستكون خطة عمل مبادرة مواءمة ممارسات تسيير الأعمال في منظومة الأمم المتحدة بمثابة إطار مرجعي لبرنامج عمل اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى لفترة السنتين التالية. ومن المزمع تشكيل أفرقة عاملة من المؤسسات المهتمة حول وكالة رئيسية لكل مشروع من المشاريع المقترحة. وتشمل النتائج المتوقعة من فرادى المشاريع ما يلي: (أ) اعتماد معايير دولية ومحاكاة الممارسات الفضلى؛ (ب) تيسير تقاسم المعارف والموارد؛ (ج) تعزيز الشفافية والمساءلة؛ (د) تعزيز الثقة العامة وإشراك أصحاب المصلحة؛ (هـ) تيسير التنسيق المشترك الفعال بين الوكالات؛ (و) تحقيق مكاسب في الكفاءة.

باء - أمن وسلامة الموظفين

٤٤ - استعرض مجلس الرؤساء التنفيذيين البيئة الأمنية العامة التي يعمل فيها حاليا موظفو منظومة الأمم المتحدة وطبيعة التهديدات الناشئة وأهميتها. وأصدر المجلس بيانا أعرب فيه عن قلقه البالغ إزاء الهجمات العنيفة التي تعرض لها مؤخرا العاملون في المنظمات الإنسانية وموظفو الأمم المتحدة الذين يعملون في مختلف مناطق العالم. وأهاب المجلس بالدول الأعضاء أن تجدد التزامها بحماية العاملين في المنظمات الإنسانية وبكفالة الوصول الآمن دون عوائق إلى جميع الأشخاص المحتاجين تمثيا مع القانون الدولي والمبادئ الإنسانية.

٤٥ - ورأى المجلس أيضا أنه لا بد من إيلاء أعلى الأولويات للتعامل مع أمن وسلامة موظفي مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وأن هذه المسألة تتطلب الاهتمام والالتزام على وجه السرعة. وينبغي تقييم أمن وسلامة الموظفين ضمن الأطر الشاملة لإدارة المخاطر، وتغطية مختلف أنواع المخاطر المرتبطة بمختلف ولايات مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، حيث أن التحديات الأمنية الحالية والمقبلة لا تتصل بالإرهاب والجريمة فحسب، وإنما أيضا بحالات النزاعات، وبالأعراض، وبعدد كبير من الكوارث الطبيعية والتي من صنع البشر، بما فيها ما ينتج عن تغير المناخ. ولذلك، يجب للتقييمات والتحليلات المتصلة بالأمن أن تأخذ أيضا في اعتبارها المتغيرات السوسولوجية والثقافية. وكانت إحدى الدعائم البالغة الأهمية التي يركز عليها أمن وسلامة موظفي الأمم المتحدة تتمثل في المبدأ القاضي بأن منظومة الأمم المتحدة يجب أن تطرح نفسها كطرف محايد لحل النزاعات، من المنظور الموضوعي ومن منظور الاتصال الخارجي على حد سواء، دون الإخلال بواجبها في إعلان موقفها إزاء أي انتهاك لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

٤٦ - ونظر المجلس في عدد من التوصيات بشأن مسائل الأمن التنفيذية التي فصلتها اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى بالتعاون مع الشبكة المشتركة بين الوكالات لإدارة المسائل الأمنية. واتفق المجلس على إلحاح ضرورة العمل لتعزيز الأمن لجميع موظفي ومباني الأمم المتحدة، وأكد أن الأمن ليس بالمسألة التي يمكن أن تُترك لمسؤولي الأمن وحدهم، بل أنها لا بد وأن تكون جزءا لا يتجزأ من تخطيط البرامج وتنفيذها ورصدها. ونُقلت توصيات اللجنة بصيغتها التي أيدها المجلس، إلى الفريق المستقل المعني بسلامة موظفي الأمم المتحدة ومكاتبها، الذي عين الأمين العام الأخضر الإبراهيمي رئيسا له. ولذلك، فإن طبيعة التوصيات ونطاقها لا تزال محل الدراسة انتظارا للنتائج التي سيخلص إليها الفريق المستقل.

جيم - تقارير المراجعة الداخلية للحسابات

٤٧ - نظر مجلس الرؤساء التنفيذيين في المسائل المتصلة بالكشف عن المعلومات الواردة في تقارير المراجعة الداخلية للحسابات في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في ضوء ما ينتظره المجتمع الدولي من أن تخضع المنظومة للمساءلة وتتسم بالشفافية قدر الإمكان. وأكد المجلس أن من المهم أن تتضمن أية سياسة للكشف عن المعلومات معايير مناسبة لكفالة احترام ما يتمتع به الموظفون من حقوق للإنسان وحقوق قانونية، وبخاصة فيما يتصل بالمعلومات الواردة في تقارير المراجعة الداخلية للحسابات المتعلقة بالتحقيقات. كما سلم أعضاء المجلس بأنه ينبغي أن يكون بمقدور مجالس الإدارة تبني سياسات للكشف عن المعلومات تتسق، على سبيل المثال، مع ضرورة الحفاظ على سرية الأسرار الصناعية أو غيرها من المعلومات البالغة

الحساسية الواردة في تقارير المراجعة الداخلية للحسابات. ولذلك، أيد المجلس اعتماد سياسات للكشف عن المعلومات تحترم الصلاحيات الإدارية للرؤساء التنفيذيين وتخضع للشروط والمعايير التي سيتم تحديدها في سياق سياسة تنظيمية، والتي لن يتم تطبيقها بأثر رجعي.

دال - تعزيز التعاون مع الهيئات المشتركة بين الوكالات

٤٨ - خصص المجلس جهدا كبيرا لتعزيز علاقته بغيره من آليات التعاون المشتركة بين الوكالات في منظومة الأمم المتحدة وتحسين تعاونه معها، ومنها لجنة الخدمة المدنية الدولية، ومثلوا دوائر المراجعة الداخلية للحسابات في منظومة الأمم المتحدة، ووحدة التفتيش المشتركة. ففيما يتعلق بدوائر المراجعة الداخلية للحسابات، أقرت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى الإطار المفاهيمي وصيغة العمل لترتيب الشراكة مع ممثلي دوائر المراجعة الداخلية للحسابات، يسلم بالفائدة المتبادلة التي تتحقق من العمل معا لتعزيز اتساق وفعالية الرقابة والإدارة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وحسن الاستفادة مما تنفقه من تكلفة.

٤٩ - واستجابة لنداء من لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها السابعة والأربعين لتوثيق التعاون بين مجلس الرؤساء التنفيذيين ولجنة الخدمة المدنية الدولية، دخلت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى أيضا في مشاورات نشطة مع رئيس ونائب رئيس اللجنة. وأبلغ المجلس بنتائج الاستعراض التي أجرتها اللجنة لعملها وآلياتها. وقد أبرزت استراتيجية اللجنة ورؤيتها التزامها بالتغيير وسعيها وراء إيجاد سبل جديدة لتشكيل الشراكات الاستراتيجية مع مؤسسات النظام الموحد للأمم المتحدة. وأعرب المجلس عن تقديره لاستراتيجية الدعوة التي تتبعها لجنة الخدمة المدنية الدولية، ورحب بمبادرة تعزيز علاقة اللجنة بالمجلس ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة وتحسين تعاونها معها.

رابعا - المسائل التنفيذية

٥٠ - كانت الدورة التي عقدها مجلس الرؤساء التنفيذيين في برن، سويسرا، يومي ٢٨ و ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ أول اجتماع يعقده المجلس بمشاركة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية رسميا كجزء من هيكل المجلس. واعترف المجلس مع التقدير بالتقدم المحرز في تفعيل إدماج المجموعة الإنمائية كركن ثالث من أركان المجلس.

٥١ - وتم تبسيط آلية مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بدرجة كبيرة. كذلك، تتشاور المجموعة الإنمائية بانتظام مع الركنين الآخرين من أركان مجلس الرؤساء التنفيذيين - اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى واللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى - لضمان تقسيم العمل

بصورة واضحة. كما انتدب موظفون من مكتب المجموعة الإنمائية إلى أمانة المجلس لتيسير اندماج المجموعة في المجلس والتعاون بين الأركان الثلاثة. وسيعرف مكتب المجموعة الإنمائية مستقبلاً باسم مكتب تنسيق العمليات الإنمائية كي يعكس بصورة أفضل وظيفته المزدوجة كوحدة للدعم التقني للمجموعة الإنمائية فضلاً عن دعمه للتعاون على الصعيد القطري من خلال نظام المنسقين المقيمين.

٥٢ - وكان إنشاء فريق استشاري للعمليات القطرية، وهو فريق يمثل طائفة واسعة من الأطراف، عنصراً آخر من العناصر الهامة في إعادة تشكيل المجموعة الإنمائية. وعلاوة على ذلك، ستضم قيادة المجموعة الإنمائية نائبا للرئيس، برتبة أمين عام مساعد/مدير عام مساعد، من إحدى وكالات الأمم المتحدة المتخصصة.

٥٣ - وأحاط المجلس علماً أيضاً بالعمل المتواصل للمجموعة الإنمائية. فمع انقضاء قرابة ثمانية عشر شهراً على إطلاق مشاريع "توحيد الأداء" الرائدة، تم الآن بصورة واسعة توثيق النتائج الأولية والتحديات المتبقية في التقارير الحكومية المقدمة إلى نائب الأمين العام وفي تقارير التقييم المقدمة من الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة^(٣). وكان أحد الدروس البالغة الأهمية المستفادة من هذه الجهود يتمثل في أن اضطلاع الحكومات بالقيادة ومشاركتها عنصر أساسي لكفالة توافق منظومة الأمم المتحدة مع الأولويات الوطنية. وكان ازدياد مشاركة الوكالات غير المقيمة، في عملية البرمجة وفي البرامج الناتجة عن ذلك على حد سواء، من بين النتائج المشجعة. كما كانت مسألة البرمجة المشتركة مكسباً رئيسياً من المكاسب الأخرى التي تحققت من المشاريع الرائدة. ونشطت الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة في استكشاف السبل التي يمكن بها للمنظومة أن تستجيب للأولويات الوطنية من خلال التحليل المشترك والتفكير المشترك ووضع الأولويات/التخطيط المشترك.

٥٤ - وبالنسبة للمرحلة المقبلة، ستركز المجموعة الإنمائية على تيسير تطبيق الدروس المستفادة من المشاريع الرائدة على البلدان الأخرى حسب ملاءمتها لذلك، ولكن بصفة خاصة في البلدان التي تطلب حكوماتها من الأمم المتحدة برمجة أكثر اتساقاً وملاءمة، وكذلك في البلدان التي تبدأ برنامجاً جديداً ضمن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وسيستمر عمل المجموعة الإنمائية إلى جانب إطار عمل الاستعراض الشامل للسياسة الذي يجري كل ثلاث سنوات، الذي يسند ولاية حكومية دولية قوية للجهد المزمع القيام به على الصعيد القطري.

(٣) انظر أيضاً الفرع رابعا - باء المتعلق بالتقييم.

خامسا - حملة للدعوة لحقوق الإنسان تستمر طوال العام على نطاق منظومة الأمم المتحدة

٥٥ - نظر مجلس الرؤساء التنفيذيين في اقتراح بإطلاق مبادرة، بقيادة الأمين العام، ببدء حملة للدعوة لحقوق الإنسان تستمر طوال العام على نطاق المنظومة بمناسبة مرور ٦٠ عاما على صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان^(٤). وطلبت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى مؤسسات الأمم المتحدة أن تضع عملها ضمن نطاق الإعلان العالمي، وعرضت تقديم المساعدة من مكتبها لأعضاء المجلس في تنظيم احتفالاتهم وإحيائهم لذكرى صدور الإعلان على مدار العام، لتبيان أن الأمم المتحدة تتبنى رؤية تقوم على أساس حقوق الإنسان. ورحب المجلس بالمبادرة ترحيبا حارا.

سادسا - القضايا المشتركة بين القطاعات

ألف - جعل الأمم المتحدة محايدة مناخيا

٥٦ - في اليوم العالمي للبيئة، ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، تعهد الأمين العام باستكشاف سبل لجعل الأمم المتحدة محايدة مناخيا ومستدامة بيئيا بدرجة أكبر، ووضع نهج محايد مناخيا إزاء مبادئها وعملياتها. وتمشيا مع هذا الالتزام، كُلف فريق الإدارة البيئية، بقيادة المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (اليونيب)، بالقيام دراسة حول أفضل السبل للمضي قدما في جعل الأمم المتحدة محايدة مناخيا.

٥٧ - وخلال نظر مجلس الرؤساء التنفيذيين في هذه المسألة، أشير إلى أهمية أن تكون الأمم المتحدة قدوة للآخرين، وجرى التشديد على أن مبادرة جعل الأمم المتحدة محايدة مناخيا هي مبادرة هامة من الناحية الرمزية وممكنة من الناحية التنظيمية. وعقب استعراض تقرير فريق الإدارة البيئية المعنون "استراتيجية جعل الأمم المتحدة محايدة مناخيا"، أصدر المجلس بيانا أعلن فيه الرؤساء التنفيذيون التزام مؤسساتهم بالتحرك في اتجاه تحقيق حيادية المناخ في المقر وفي مراكز الأمم المتحدة للعمليات وفي السفر.

٥٨ - وأعلن الرؤساء التنفيذيون بصفة خاصة التزام مؤسساتهم بإنجاز المهام التالية بحلول نهاية ٢٠٠٩: (أ) تقدير انبعاثات غاز الدفيئة من مؤسساتهم وفقا للمعايير المقبولة دوليا؛ (ب) بذل جهود للحد من انبعاثات غاز الدفيئة لأقصى حد ممكن؛ (ج) تحليل الآثار المترتبة

(٤) قرار الجمعية العامة ٢١٧ ألف (د-٣).

في التكاليف واستكشاف طرائق وضع الميزانيات، بما في ذلك مع مجالس الإدارة حسب الاقتضاء، لتحمل تكلفة انبعاثات الكربون للوصول إلى حيادية المناخ في نهاية المطاف.

باء - التقييم

٥٩ - أيد مجلس الرؤساء التنفيذيين، في دورته لربيع ٢٠٠٧، التوصية بإجراء تقييم للمشاريع الرائدة المنفذة على المستوى القطري في إطار مبادرة "أمم متحدة واحدة"، وكلف فريق تقييم الأمم المتحدة المعني بالتقييم بمهمة وضع البارامترات الموضوعية والإجراءات لعملية التقييم. واستجابة لهذا الطلب، تصور الفريق عملية تتألف من ثلاث مراحل: (أ) تقدير إمكانية تقييم مبادرة توحيد الأداء بحلول أيار/مايو ٢٠٠٨؛ (ب) تقييم للعملية ينتهي بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩؛ (ج) تقييم نتائج وآثار التجارب الرائدة بحلول عام ٢٠١١. وأيد المجلس النطاق المقترح للتقييم وعمليته، بيد أنه طلب إلى فريق التقييم إعادة النظر في جدول الزماني بغية إصدار تقييم نتائج وآثار التجارب الرائدة بحلول عام ٢٠١٠.

٦٠ - واتفق المجلس أيضا على ضرورة الحصول على مؤشر سريع، بحلول نهاية عام ٢٠٠٧، على كيفية عمل المشاريع الرائدة في إطار مبادرة "أمم متحدة واحدة" من خلال عملية تقييم تقوم بها الحكومات والأفرقة القطرية في البلدان الثمانية التي تُنفذ فيها المشاريع الرائدة. ولذلك، رحب أعضاء المجلس بمبادرة نائب الأمين العام، الذي كان يعمل مع رئيس مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ومجموعة من عشر مؤسسات على المشاريع الرائدة، بإجراء تقييم. وطلب إلى الحكومات الثماني، في هذا الصدد، تقديم معلومات أولية عن المكاسب المتوقعة والأثر المتوقع على تولى السلطات الوطنية لزام الأمور. وستكمل المعلومات المقدمة التغذية المرتدة الواردة من الأفرقة القطرية. كذلك، فإن التقدير السريع للعملية أو تقييمها سيسهم في المناقشة الحكومية الدولية لمسألة الاتساق على نطاق المنظومة التي ستجري في الجمعية العامة، وفي منظومة الأمم المتحدة مما سيكمل عملية التقييم الدقيقة التي اقترحتها فريق التقييم التابع للأمم المتحدة.

جيم - الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات للسياسة

٦١ - شاركت المؤسسات الأعضاء في مجلس الرؤساء التنفيذيين مشاركة نشطة في العملية التشاورية لإعداد الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية. ووضعت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة مسودتين لتقريرين لتيسير مداولات الدول الأعضاء: (أ) تقرير

تحليلي عن تنفيذ القرار ٢٥٠/٥٩ (A/62/73-E/2007/52)؛ (ب) تقرير يتضمن الاستنتاجات والتوصيات (A/62/253). وقد أسفرت المشاورات المستفيضة التي جرت مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أثناء إعداد هذين التقريرين إلى نواتج جرى تقاسمها بين مجمل منظومة الأمم المتحدة.

٦٢ - وبالإضافة إلى ذلك، قام مديرا أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين ومكتب مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بإحاطة مندوبي الدول الأعضاء بالمسألة أثناء عملية مفاوضات الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات للسياسة في خريف ٢٠٠٧. ورحب المندوبون بهذه الإحاطة التي ساعدتهم في وضع التوصيات المتصلة بمجلس الرؤساء التنفيذيين على النحو الوارد في قرار الجمعية العامة ٦٢/٢٠٨.

٦٣ - وقد شجع القرار الأمين العام على أن يقوم، عن طريق مجلس الرؤساء التنفيذيين ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، حسب الاقتضاء، ببذل جهود من أجل تعزيز اتساق جهاز الأمم المتحدة الإنمائي وفعاليتيه وكفاءته. وتتضمن توصياته الإدارية العديد من الروابط مع خطة عمل مواءمة ممارسات تسيير الأعمال على النحو الوارد وصفه أعلاه. وعلى سبيل متابعة تنفيذ القرار، طلبت الفقرة ١٤١ منه إلى الأمين العام أن يقدم، بعد التشاور مع صناديق منظومة الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة، تقريراً إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٨ عن عملية إدارية مناسبة يتضمن مبادئ توجيهية وأهدافاً ومعايير وأطراً زمنية واضحة لتنفيذ القرار تنفيذاً تاماً، ويحدد النتائج المقرر تحقيقها عن طريق تنفيذ القرار بصيغة تتيح رصد تلك النتائج وتقييمها بصورة مناسبة، وعن طريق التدابير المشتركة بين الإدارات والوكالات التي يتعين البدء بها من أجل تنفيذ القرار. ولكفالة تبني نهج مشتركة إزاء تنفيذ القرار، التزمت المؤسسات الأعضاء في مجلس الرؤساء التنفيذيين بذلك الطلب بالمساهمة بنشاط في التقرير الإداري الذي أعدته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٦٢/٢٠٨ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية، والذي سيُقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه ٢٠٠٨.

دال - أساليب عمل مجلس الرؤساء التنفيذيين

٦٤ - نتيجة للاستعراض الذي قام به مجلس الرؤساء التنفيذيين وإدماج مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في هيكل المجلس، بدأت أيضاً خلال الفترة التي يغطيها التقرير عملية مشاورات لتوفيق برامج عمل ومسؤوليات كل من الأركان الثلاثة للمجلس - اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى واللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

وأجري أيضا استعراض لإجراءات وأساليب عمل اللجنتين، فضلا عن النظر في أساليب لتحسين أداء اجتماعات المجلس نفسه، ووضع جدول أعمال المجلس. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أمانتي المجلس ولجنة السياسات التابعة للأمين العام، وهي الآلية الرئيسية لدعم عملية صنع القرار الأمني العام بشأن القضايا ذات الأهمية للمنظمة، تجتمعان بصورة منتظمة لتنسيق جدول أعمال كل منهما.

سابعاً - الاستنتاجات

٦٥ - شهدت الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ تقدماً كبيراً في تعزيز دور وعمل مجلس الرؤساء التنفيذيين كآلية تنسيق فعالة لمنظومة الأمم المتحدة. وجاء الاستعراض الذي أنجزه المجلس خلال الفترة التي يغطيها التقرير ليعزز المهام الرئيسية لتنسيق الأنشطة على الصعيد القطري، ألا وهي مواءمة المهام الإدارية والتنسيق بين البرامج في ظل هيكل متكامل، بما يمكن من تبني نهج شامل إزاء التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وأدى تعزيز السلطات المخولة لأركان المجلس الثلاثة إلى زيادة تسهيل عملية صنع القرار والتعجيل بها أثناء دورات المجلس الرسمية، وأتاح للرؤساء التنفيذيين الوقت اللازم للتركيز على المداولات ذات الطابع السياسي العام.

٦٦ - واتخذ المجلس خلال الفترة التي يغطيها التقرير إجراءات بشأن عدد من القضايا الموضوعية، تراوحت بين مواءمة ممارسات الأعمال في الأمم المتحدة وتيسير قدرة المنظومة على إنجاز نتائج أفضل، وتطوير موقف موحد لمنظومة الأمم المتحدة من مسألة تغير المناخ. كما اتفق المجلس على استراتيجية لمساعدة البلدان النامية في مواجهة أزمة الغذاء العالمية المستجدة، وبخاصة في سياق الأنشطة المنفذة على نطاق المنظومة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتخفيف من حدة الفقر. ومن المتوقع أن يستمر المجلس في الفترة المقبلة في بذل جهوده في كافة هذه القضايا.

٦٧ - ويظل الرؤساء التنفيذيون لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة ملتزمين بمتابعة السعي وراء نهج متسقة في تناول المواضيع المطروحة على نطاق المنظومة، وتطوير الولايات التي أسندتها إليها مجالس إدارتها لمساعدة الدول الأعضاء في تحقيق نتائج ملموسة في تنفيذ الولايات الحكومية الدولية.